Strategy WATCH
المرصد الاستراتيجي

أوهام انتصار بشار الأسد:
الانفلات الأمني في المناطق التابعة للنظام
خلال الفترة (مايو - أكتوبر 2017)

دراسات وبحوث

على وقع سقوط تنظيم "داعش" في الرقة وهزائم قواته المتلاحقة؛ يتردد الحديث عن انتصار بشار الأسد، وتتعالى الدعوات الموجهة للمعارضة بضرورة التحلي بالواقعية والإقرار بأنها لم تنتصر في معركتها ضد النظام.

يأتي ذلك بالتزامن مع حملة ترويج للنظام في الإعلام الغربي، حيث تم استغلال مناسبة إعادة فتح معرض دمشق الدولي في شهر سبتمبر الماضي، بمشاركة ثلاثة وعشرين دولة، وعدد أكبر من الشركات الخاصة من أكثر من عشرين دولة أخرى، بما فيها المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، والحديث عن إمكانية فتح السفارات الغربية من جديد، وإعادة التداول التجاري مع سوريا عبر بوابة النظام.

وفي ظل الحديث عن إمكانية التوصل إلى صفقة كبيرة لإنهاء الأزمة السورية، وتراخي المواقف الغربية إزاء مسألة بقاء الأسد في الحكم الأسد، وإحالة الأمر برمته إلى موسكو؛ تبذل كل من روسيا وإيران قصارى جهدهما للاستحواذ على مشاريع إعادة إعمار سوريا، وتحقيق إستراتيجيات التوسع ومد النفوذ عبر بوابة الاقتصاد،

وتعززت هذه الانطباعات في أعقاب طرد تنظيمي "داعش" و"القاعدة" من الحدود السورية-اللبنانية، والتوصل لاتفاقية خفض التصعيد في الجنوب بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والأردن وحلفائهما من جهة ثانية، حيث تحركت بعض الدول المجاورة للاستفادة من مشاريع إعادة الإعمار المستقبلية؛ ففي شهر يوليو الماضي أقام الأردن معرضاً حول إعادة الإعمار والتنمية في سوريا مع توارد أخبار حول اقتراب افتتاح معبر نصيب، وفي أغسطس زار وزيرا الزراعة والصناعة اللبنانية دمشق لمناقشة إعادة العلاقات التجارية بين البلدين، كما دار الحديث في لبنان عن إمكانية إعادة افتتاح شبكة القطار التي تصل طرابلس بحمص.

إلا أن الواقع على الأرض يختلف تماماً عما تحاول وسائل الإعلام الحليفة ترويجه عن وضع النظام، حيث تؤكد بعض التقارير الاستخباراتية صعوبة استمرار بشار في الحكم خلال الفترة المقبلة، وترى أن أيامه باتت معدودة، مشيرةً إلى تنامي مؤشرات تدهور النظام وضعف سيطرته على المناطق التابعة له مما يعرقل مخططات الدول الداعمة له.

ويمكن تفصيل أهم ملامح تنامي ضعف سيطرة النظام على المناطق الخاضعة له فيما يلي:

أولاً: تدهور الأوضاع الأمنية في دمشق وريفها

تتحدث الحسابات الموالية للنظام في وسائل التواصل الاجتماعي بدمشق وريفها عن حالة غير مسبوقة من الفوضى والتسيب، حيث ينتشر التذمر في أوساط الموالين للأسد من الصلاحيات التي يتمتع بها عناصر ميليشيات "الدفاع الوطني" و"اللجان الشعبية" وذلك نظير انخراطها في القتال ضد فصائل المعارضة.

وتتناول هذه الحسابات الحديث عن تورط هذه الميلشيات في ارتكاب الجرائم المروعة ونشر شبكات الدعارة والاتجار بالبشر ضمن مناطق سيطرة النظام، وخاصة في العاصمة السورية دمشق وضواحيها، وذلك بالتزامن مع إعلان وزارة الداخلية إلقاء القبض على حوالي 900 شخص من مرتكبي جرائم الدعارة ومروجي ومتعاطي المواد المخدرة في حي جرمانا وحده على تخوم العاصمة دمشق.

وتحدث المحامي العام لدى النظام بريف دمشق عبد المجيد المصري عن ارتفاع واضح في جرائم القتل في مناطق ريف دمشق، مؤكداً أن نسبة الجرائم قد ارتفعت بنسبة واضحة مقارنة مع الأعوام السابقة، وعلل ارتفاع الجريمة بتدهور الظروف المعيشية، وإهمال الحكومة لمناطق الريف من الناحية الخدمية.

تترافق هذه الأحداث مع استمرار تكبد النظام المزيد من الخسائر حيث قُتل نحو 25عنصراً من الفرقة الرابعة بكمين في حي جوبر شرق دمشق، ولحقهم 23 أخرون من نفس الفرقة في الثالث من شهر سبتمبر الماضي.

وفي إشارة إلى تنامي ظاهرة الفساد؛ أثار مسؤول في النظام جدلاً واسعاً من خلال الكشف عن إصدار النظام آلاف القرارات التي تقضي بالحجز على أموال المعارضين لنظام الحكم، مدللاً على ذلك بالثبوتيات المسربة والتي توضح كيف يصادر الأسد أملاك المعارضة من خلال مؤسساته القضائية ووزاراته الحكومية الرسمية، وتم الكشف عن 74 اسماً لأشخاص صدرت بحقهم أحكام قضائية قطعية، من "النيابة العامة الخاصة بمحكمة قضايا الإرهاب"، التي خاطبت "مديرية الأموال المصادرة والمستولى عليها بوزارة المالية" عن طريق وزير العدل، الذي خاطب بدوره وزير المالية للقيام بمهمة: "حصر الأموال المنقولة

وغير المنقولة كافة العائدة للمحكومين الواردة أسماؤهم بتهمة الإرهاب، ومخاطبة مديريات مالية المحافظات المختصة ليصار إلى متابعة نقل ملكية هذه الأموال لصالح الجمهورية العربية السورية"، ليتم بذلك الاستيلاء على أملاكهم بشكل نهائي والتصرف بها لاحقاً.

وشملت هذه الإجراءات التعسفية أشخاصاً يقيمون في: دوما، ومعضمية الشام، والضمير، وجيرود، ورنكوس، ويبرود، ودير مقرن، إضافة إلى أحياء دمشق، وخاصة في: الصالحية، والميدان، والمزة.

وأكد المصدر أن معظم هذه العقارات قد استملكها كبار ضباط النظام، ومسؤولون رفيعو المستوى، وبعض المقربين من بشار الأسد، ومن بينهم: ضابط فرع المخابرات الجوية العميد عبد السلام محمود رئيس فرع التحقيق، الذي استولى على منزل يقدر سعره بملايين الدولارات بسبب وقوعه ضمن أرقى أحياء دمشق في كفرسوسة، إضافة إلى توثيق مئات البيوت الواقعة في أحياء المهاجرين والمزة والعمارة والميدان التي استولى عليها ضباط مقربون من بشار الأسد أو أخيه ماهر.

وكان النظام قد أصدر قراراً رسمياً عبر رئاسة مجلس الوزراء يخول من خلاله المخابرات بفتح واقتحام الشقق السكنية أو الأبنية الكاملة التي غادرها أهلها إلى خارج البلاد، سواء لظروفهم الشخصية او نتيجة الحرب الدائرة، وقيام تلك الجهات بتأجير المنازل بعد فتحها تذرعاً "بحفظ أمن العاصمة، وعدم السماح للإرهابيين بدخول تلك البيوت".

في هذه الأثناء تعاني قوات النظام من سلسلة عمليات نوعية تشنها فصائل الغوطة في الأسابيع الماضية، حيث أعلن فيلق الرحمن في 26 أكتوبر عن مقتل نحو 15 من عناصر الفرقة الرابعة، وذلك بعد عملية سابقة (28 سبتمبر) قُتل فيها أكثر من 50 من عناصر للنظام في عدة كمائن نفذتها كتيبة الهندسة التابعة للفيلق على جبهة عين ترما في الغوطة الشرقية، فضلاً إعطاب دبابة (T72).

وبينما لم يصدر أي تصريح رسمي من دمشق، أكّدت قناة "روسيا اليوم" نقلاً عن مراسلها في دمشق وقوع عمليات التفجير. وقالت إن "19 جندياً سورياً قتلوا في انفجار أبنية مفخخة من قبل "فيلق الرحمن" والفصائل المسلحة الأخرى في عين ترما بريف دمشق"، وأضافت أن "عدد الجنود السوريين القتلى في انفجار عين ترما بريف دمشق قد ارتفع إلى 45.

وتأتي هاتان العمليتان عقب كمين سابق نفذه الفيلق في حي جوبر (3 سبتمبر)، وأدى إلى مقتل نحو 25 عنصراً من الفرقة الرابعة، حيث أعلن الفيلق عن تنفيذ 11 كميناً بعناصر

قوات النظام مؤكداً مقتل ما يزيد عن 100 عنصر خلال الأيام القليلة الماضية، كما أعلن عن تدمير 36 دبابة و4 عربات "شيلكا" و6 عربات (BMP) و12 جرافة عسكرية، و3 منصات لإطلاق صورايخ "فيل"، و7 مدافع عيار "23"، و3 رشاشات عيار "14,5".

وفي ظل تنامي خسائر النظام في الأرواح والمعدات؛ عبرت مصادر عسكرية روسية عن قلقها من ضعف إمكانيات النظام، وعدم قدرته على الصمود منفرداً أمام عمليات فصائل المعارضة، مشيرة إلى أنّ النظام لا يزال بحاجة إلى المزيد من الدعم العسكري، إذ لا يزال العديد من الطيارين السوريين التابعين لقوات النظام ينفذون طلعاتهم الجوية بطائرات تدريبية آيلة للسقوط بأي لحظة، وأكدت التقارير من موسكو أن طياري النظام الذين يقومون بطلعات على طائرات "إل-39" يواجهون مخاطر جسيمة، إذ أن طائراتهم صممت لتدريب الطيارين المبتدئين، وهي ليست محصنة ضد مضادات الطيران وليست مزودة بالأنظمة الحديثة المصممة لمنع توجيه الصواريخ المضادة.

ثانياً: تدهور الأوضاع الأمنية في المحافظات الجنوبية

تشهد محافظة السويداء حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني منذ أربعة أشهر ففي 12 يونيو حاصر عدد كبير من المتظاهرين بينهم رجال دين مبنى قيادة الشرطة وسط مدينة السويداء وأضرموا النار بالإطارات، ما أدى لامتدادها لمدخل المبنى، وذلك احتجاجاً على عدم إطلاق سراح أحد ذويهم، وعمدوا إلى احتجاز سبعة عناصر من الأمن، وهددوا باقتحام مبنى قيادة الشرطة بالقوة.

وكان المعتقل (جبران مراد) قد ألقي القبض عليه من قبل أجهزة المخابرات (9 يونيو 2017) أثناء تواجده في مدينة السويداء،مما دفع بأقاربه لاحتجاز مساعد أول في المخابرات العسكرية يُدعى أبو حيدرة، بالإضافة إلى احتجاز عنصر آخر من حاجز "الكوم" الواقع جنوب مدينة السويداء.

وفي خطوة غير مسبوقة؛ خرج آلاف الدروز في مظاهرة حاشدة في قرية "بيت جن" في الجليل بإسرائيل يوم السبت 10 يونيو، تضامناً مع ذويهم السوريين، وألمح المتظاهرون إلى أن: "إسرائيل ستشهد خلال الفترة المقبلة المزيد من الاحتجاجات حتى يتم حل أزمة دروز سوريا وضمان سلامتهم"، وبحسب ما ذكرته الإذاعة الإسرائيلية، فإن بعض اليهود شاركوا الدروز في التظاهرة، وتبرع آخرون بأموال سيتم تحويلها إلى دروز سوريا.

وكان مصدر عسكري إسرائيلي قد أكد أن بلاده لن تشارك في الحرب الدائرة في سوريا، لكنها ستتخذ كافة التدابير اللازمة لحماية دروز سوريا في الفترة المقبلة.

وبعد فترة م الهدوء النسبي اشتعلت مدينة السويداء مرة أخرى في شهر سبتمبر الماضي على وقع اختطاف عناصر من دورية أمنية قرب دوار "الباسل" من قبل مجهولين اعترضوا سيارتين تتبعان لفرع "أمن الدولة"، وأتبعوا ذلك بخطف بعض العناصر والاستيلاء على إحدى السيارات واقتيادهم إلى مكان مجهول.

وجاءت عملية الاختطاف تلك على خلفية اتهام أحد عناصر أمن الدولة باختطاف فتاة قاصر، مما دفع بذويها لاختطاف دورية تابعة للنظام، والتحقيق مع عناصر الدورية كاملة ومن بينهم المتهم بعملية الخطف.

وفي مؤشر آخر على الانفلات الأمني وتفشي حوادث السطو المسلح؛ شهدت مدينة شهبا بريف السويداء جريمة قتل راح ضحيتها فتى يبلغ من العمر 15 عاماً، على يد قريب له، أراد سرقة هاتفه الجوال، فاستدرجه إلى مكان منعزل، وقتله وسرق هاتفه، مما دفع بعائلة الجاني للتبرؤ من ابنها القاتل والمطالبة بإعدامه فوراً.

وتشير المصادر إلى أن الحادثة تأتي ضمن سلسلة جرائم شهدتها محافظتي درعا والسويداء في الأسابيع الماضية، وخاصة في مجال تجارة البشر، حيث يتم اختطاف أشخاص ومطالبة ذويهم بدفع فدية، ومن ثم تقاسم الأرباح.

ووثقت جهات ناشطة اختطاف واحتجاز أكثر من 70 شخصاً من أهالي المحافظتين خلال الشهرين الأخيرين، بينما بلغت الأرقام المالية المطلوبة من العصابات، خلال يومين فقط 100 مليون ليرة سورية، حيث تتقاسم المافيات الأدوار، فيقوم قسم من العصابة باختطاف الضحية في السويداء، ليتم تسليمه إلى القسم الثاني من العصابة والتي تتولى مسؤولية تعذيب الضحية وتصويره ونشر المقاطع المصورة مع الضرب والإهانة، في سبيل الضغط على ذويه لدفع المبلغ المحدد لإنقاذ ابنهم.

واستمر الانفلات الأمني حتى شهر أكتوبر، حيث توترت الأوضاع في مدينة السويداء عقب اعتقال قائد جمعية "البستان" في المدينة، أنور كريدي (2 أكتوبر) من قبل عائلة من "آل مزهر" التي أقدمت على قتل ثلاث مقربين من الأمن العسكري متهمين بالتورط في عملية خطف فتاة للمتاجرة بأعضائها، ونتج عن تلك الأحداث تبادل لإطلاق نار بين طرفي النزاع، حيث تشير المصادر إلى تعاطف عدد كبيرة من سكان المدينة مع آل مزهر نتيجة تفشي حوادث الخطف، وضعف الأجهزة الأمنية وعدم قدرتها على ضبط الأوضاع.

وفي حادثة أخرى؛ شهدت مدينة السويداء في الأسبوع الأخير من شهر سبتمبر الماضي حالة من الانفلات إثر رفض عناصر من ميليشيا النظام الاستجابة لأوامر نقلهم من الفوج 127 بالفرقة 15 في السويداء إلى محافظة حماة.

وبدأت الأزمة عندما رفض نحو 170 عنصراً من السويداء في الفوج 127 تنفيذ أوامر نقلهم واتجهوا فورا إلى مقام "عين الزمان" طالبين الاستعانة بالقيادة الروحية للطائفة، وأخبرهم مشايخ العقل أنهم لن يسمحوا لأحد بإجبارهم على الخروج من حدود المحافظة، وأن وضعهم القانوني سليم كونهم مشمولين تحت مرسوم رئاسي.

وفي اليوم نفسه (25 سبتمبر) أطلق عشرات الضباط والمجندين لدى قوات النظام، وسماً تحت عنوان "بدنا نتسرح" عبر وسائل التواصل الاجتماعي حصد اهتمام مئات الموالين ممن تم سحب أبنائهم بشكل إجباري إلى الخدمة العسكرية منذ اندلاع الثورة.

ودعا القائمون على الحملة، عبر حسابات وهمية وحقيقية، القيادة العامة للجيش، إلى تسريح الدورات العسكرية وإنهاء خدمة الجنود الذين خدموا منذ أكثر من 5 سنوات، مطالبين بتعديل القوانين المتعلقة بالاحتفاظ وخدمة الاحتياط، وركزت الحملة مطالبها في إنهاء خدمات الدورتين 102 صف ضباط و104 مجندين، بعد أن دخل عناصر هاتين الدورتين عامهم الثامن في الخدمة الإلزامية، وحاولوا مراراً تقديم شكاوى وطلبات إنهاء خدمة.

ودعت الحملة إلى تعديل القوانين المتعلقة بتحديد سقف الخدمة الإلزامية التي استمرت لسبع سنوات تحت مسمى احتفاظ، وخدمة احتياطية تحت مسمى دورة تدريبية، كما طالب ضباط النظام المتردين بتحسين واقع الخدمة من ترقية وطعام ولباس، ومنح رواتب ومكافئات مالية بما يتناسب مع الوضع المعيشي، وضمان حقوق قتلى النظام ومصابي الحرب، وتفعيل توزيع التعويضات بما يتناسب مع المدة الزمنية في الخدمة للعناصر المسرحة بعد انتهاء خدمتـها.

وادعى المنظمون للحملة أن عددهم يتجاوز 4000 ضابط وصف ضابط وأفراد ومجندين، في حين طالب آخرون من قيادات النظام بمعاقبة القائمين على الحملة التي اعتبروها أنها: "أمر تحريضي مدسوس من الخارج".

أما في حوران فقد اضطر النظام إلى الانسحاب إثر الخسائر التي تكبدها جراء عمليات نوعية نفذتها غرفة عمليات "البنيان المرصوص" ضمن معركة "الموت ولا المذلة"، وأسفرت عن مقتل أكثر من 300 عنصر للنظام ومليشياته، بينهم إيراني و27 من «حزب الله» اللبناني.

وفي شهر يونيو الماضي نفذت فصائل المعارضة هجوماً على حي المنشية بدرعا أسفر عن مقتل ثمانية عناصر من قوات النظام بينهم ثلاثة ضباط برتبة ملازم، وقيادي في الميليشيات العراقية، وأوضحت غرفة العمليات، في بيان لها أنّها باتت تسيطر على أكثر من 95 في المائة من الحي، في حين ألقت القبض على خمسة من عناصر النظام.

وأكدت مصادر أمنية مطلعة أن قوات النظام تكبدت في اللحظات الأولى من توغلها في حوران في 11 يونيو الماضي نحو 140 قتيلاً ومئات الجرحى من كوادر فرقة "القائم" التابعة لميلشيا "حزب الله" والفرقة المدرعة الرابعة التي كانت معززة بدبابات "تي90" ومروحيات قتالية، ومدفعية ثقيلة.

ثالثاً: تدهور الأوضاع الأمنية في اللاذقية

أما في الساحل السوري فقد شهدت الفترة مايو-أكتوبر تفشي مظاهر الخطف والسرقة والاشتباكات العائلية المسلحة، في حين تراخت قبضة النظام الأمنية والعسكرية التي باتت عاجزة عن مواجهة العصابات التابعة للطائفة العلوية.

فقد شهدت محافظة اللاذقية في شهر مايو الماضي حالة غير مسبوقة من الانفلات الأمني في اللاذقية ومحيطها، ففي 3 مايو اندلع عراك مسلح بين عائلتين علويتين، استخدمت فيه البنادق والقنابل اليدوية، ما أدى إلى مقتل شخصين، وجرح 5 آخرين، وفي 5 مايو، قتل الطفل أحمد سالوخة في اللاذقية، والبالغ من العمر 13 عاماً، خنقاً ثم تعرض لطعنات متعددة، وذلك بعد أن فشل خاطفوه في الحصول على فدية من والده، وفي 9 مايو أسفرت مشاجرة بين عائلتي ميا وشحوت العلويتين باللاذقية إلى اشتباك مسلح أسفر عن مقتل الشاب كرم عليا، وفي 10 مايو تم العثور على جثتي محمد شريتح، وابنته البالغة من العمر 4 سنوات، مقطعتي الأوصال، ومحروقتين في اللاذقية، وفي 15 مايو، عُثر على جثة الشاب حسام نمر شاهين، من مصياف، مقتولاً بطلق ناري في الرأس، وموضوعاً في صندوق سيارة بمدينة حمص، كما عُثر على جثة الضابط المتقاعد بسام إبراهيم، مقتولاً بطلق ناري في رأسه بعد خطفه في 20 مايو.

وتعاني محافظة اللاذقية بصورة خاصة من فقدان أعداد كبيرة من عناصر الطائفية العلوية المشاركين في المعارك التي يشنها النظام، بالإضافة إلى تعرض قراهم للقصف من قبل المعارضة، ففي شهر سبتمبر الماضي، تزامن وصول توابيت قتلى النظام في المعارك الدائرة بدير الزور مع قصف فصائل المعارضة معسكر "سطامو" ومواقع حشود ميليشيا "الدفاع الوطني" في بلدة "كلماخو" ومحيط مدينة "القرداحة" التي تم استهدافها بنحو 20

صاروخاً من طراز "غراد"، فيما استهدفت طائرة حربية روسية بالخطأ راجمة صواريخ لقوات النظام كانت تطلق نيرانها باتجاه المناطق المحررة ومدفع 23، نجم عنها مقتل طاقم الراجمة ومجموعة من العناصر.

وفي الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر استفحل الانفلات الأمني في المحافظة نتيجة وقوع العديد من الجرائم، ففي 23 أكتوبر استيقظت مدينة اللاذقية على خبر اختفاء فتاة، ومقتل امرأة نازحة من مدينة حلب، وإصابة أطفالها بجراح خطيرة، نتيجة انتشار السلاح في المحافظة التي تُسيطر عليها قوات النظام وميليشياته.

وأفادت صفحة "اللاذقية شيكاغو" الموالية، بأن أهالي قرية كرسانا في ريف اللاذقية، سمعوا مساء الأحد (22 أكتوبر) صوت انفجارٍ في أحد المنازل، فدخلوا المنزل ليجدوا امرأةً وأطفالها الثلاثة بحالة مأساوية.

وتزامنت هذه الحادثة مع مقتل شخص يُدعى موريس زريق، وإصابة آخرين بينهم أطفال نتيجة انفجار داخل منزل في قرية الشبطلية بريف اللاذقية.

وفي مدينة جبلة بريف اللاذقية، أفادت الصفحة الموالية إلى حادث انفجار قنبلة صوتية بيد شاب كان يعبث بها، وألقاها على سيارة احترقت بالكامل.

رابعاً: تدهور الأوضاع الأمنية في حمص وخسائر النظام في معارك شرقي الفرات

شهد المناطق الشرقية حالة من السخط في شهر أغسطس الماضي إثر الكشف عن فقدان ما بين 300 إلى 500 شخص في منطقة "غانم العلي"، حيث تم سحب عشرات الجثث التي تم نقلها إلى مشافي النظام، فيما بقي مصير الأغلبية مجهولاً، مما دفع بالنظام لمطالبة من لديه مفقود أن يسارع إلى المشافي التي تم إيداع الجثث فيها للتعرف عليها ؛ وهو ما دفع الموالين للاحتجاج بغضب على هذا الاستهتار الذي يستكثر إجراء فحص "دي إن أيه" لمعرفة هوية "الشهيد"، متجاهلاً أن الجثث المشوهة غالباً ما تحدث التباساً حتى عند ذوي القتيل، الذين قد يستلمون جثة لا تخصهم في مثل هذه الحالات.

وفي حمص قتل النقيب في الأمن الجنائي ربيع فرحان باكير بإطلاق نار من مصدر "مجهول" (4 سبتمبر)، وهو الضباط الذي سبق أن تعرض لهجوم وضرب وإذلال على يد مرتزقة النظام التابعين لمليشيا "نسور حمص"، قبل نحو أسبوعين من تلك الحادثة.

ولقي فرحان مصرعه عندما كان يقوم بدورية على طريق حمص طرطوس، حيث مرّت من أمامه سيارة "بيك آب" وأطلقت عليه النار، وكانت مجموعة من المرتزقة يطلق عليها "نسور حمص قد هاجمت دورية باكير (19 أغسطس) في حمص، وضربوا عناصرها وسلبوا منهم سيارة الدورية، دون أن يجرؤ هؤلاء على مواجهتهم أو مبادلتهم إطلاق النار.

وعمد مرتزقة "نسور حمص" بزعامة "علاء قنطار" إلى إذلال "باكير" على وجه الخصوص وضربه بشكل مبرح أودى به إلى المشفى، مستهترين بمنصبه (رئيس فرع الدوريات في الأمن الجنائي في عموم حمص)، وبالسلطة المخول بها، بل وحتى باحتمائه برئيس النظام بشار الأسد، عندما قال للمرتزقة إن أوامر تفتيش السيارات هي تعليمات مباشرة من بشار.

وفي دير الزور أظهر الهجوم المعاكس لتنظيم "داعش" نهاية شهر سبتمبر الماضي مدى هشاشة مكتسبات قوات النظام في البادية السورية، حيث اضطرت قوات النظام والميلشيات الحليفة إلى إخلاء عدة قرى في دير الزور أبرزها: الشولا، وكباجب، وهريبشة، والبوعمر، بحيث أصبح ريف المحافظة الجنوبي تحت سيطرة التنظيم بشكل كامل.

ويثور القلق لدى حلفاء النظام من الخسائر الباهظة في الأرواح والمعدات التي تكبدها جيش النظام في معركة استعادة السيطرة على ريف السلمية الشرقي (سبتمبر 2017)، حيث قُدر حجم الخسائر بنحو 600 مقاتل، ثلثهم من ميليشيا "درع القلمون" و"لواء القدس"، إضافة إلى 12 مقاتلاً روسياً من قوات "النخبة"، في حين تم إعطاب 20 دبابة في محيط "عقيربات".

ووفقاً لمكتب التوثيق في "المركز الصحفي السوري"، فقد خسر النظام والميلشيات الحليفة له: 521 قتيلاً خلال شهر سبتمبر الماضي، معظمهم من محافظتي طرطوس واللاذقية.

وتضمنت قائمة القتلى؛ ضابطين روسيين برتبة عقيد وعناصر من ميليشيا "حزب الله" اللبناني والحرس الثوري الإيراني والمليشيات الأخرى التي تقاتل مع قوات النظام، قتل أغلبهم في معارك مع فصائل المقاومة في ريف دمشق، وريفي حماه حمص الشرقي.

وكشف المركز أن خسائر قوات النظام من الآليات خلال المعارك الدائرة في كافة المحافظات خلال شهر سبتمبر الفائت بلغت 67 آلية ثقيلة كان من بينها طائرة حربية وطائرة مروحية وأربع طائرات استطلاع.

وفي مطلع شهر أكتوبر الجاري أسفرت حملة تنظيم "داعش" على مدينة القريتين عن مقتل 41 عنصراً من قوات النظام والميلشيات الحليفة له، إضافة إلى تدمير دبابتين وآلية عسكرية جراء استهدافهم بعربة مفخخة.

وفي 2 أكتوبر وثقت مصادر محلية أسماء 107 قتلى من عناصر وضباط النظام من اللاذقية وطرطوس، قتلوا إثر المعارك الدائرة في البادية وريف دير الزور.

وفي 20 أكتوبر قتل وأصيب نحو 30 عنصراً من قوات النظام في بادية حمص، وذلك نتيجة تفجير عربة مفخخة في إحدى النقاط العسكرية للنظام بمحيط مدينة "القريتين"، ما أدى لمقتل عقيد وأربع عناصر، وإصابة 10 آخرين بجروح.

وفي الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر الماضي؛ انسحبت قوات الأسد والميليشيات المساندة لها من مواقع سيطرت عليها مؤخراً على الحدود السورية- العراقية، جراء هجوم مباغت لتنظيم "داعش" ، حيث أخلت عدة بلدات عقب تكبدها خسائر كبيرة تمثلت في مقتل وإصابة نحو 35 عنصراً بهجوم انتحاري شنه التنظيم.

وفي أقصى بادية حمص من الجهة الشرقية الشمالية بمحيط قرية "حميمة" اندلعت مواجهات عنيفة مع تنظيم "داعش" قتل فيها نحو عنصراً من قتل 15 عنصراً من قوات النظام والميليشيات الشيعية التي حاولت التقدم باتجاه المحطة الثانية (T2).

وأشار تقرير نشره موقع "ديبكا (6 أكتوبر2017) إلى أن الانتصارات المزعومة للنظام شرقي سوريا، لا تتناسب مع ندرة تواجد القوات السورية في صفوف المهاجمين الذين ينتمي معظمهم للميلشيات التابعة لإيران، وعلى رأسها "حزب الله" الذي حمل العبء الأكبر من الحملة الروسية لاستعادة المنطقة الشرقية من قبضة تنظيم "داعش".

وأكد التقرير أن الحملة تقوم على أساس جيش مختلط يتزعمه "حزب الله" اللبناني الذي شكل ما بين 70-75 % من القوات المهاجمة، مقدراً عدد قوات الحزب بنحو 4000 مقاتل، منهم نحو ألف يشرفون على سلاح المدفعية، ويقومون بمهام لوجستية، في حين يشكل لواء "الأمين" الوحدة المقاتلة الأساسية في الجبهة الشرقية، في حين يقتصر وجود قوات النظام على فلول الفرقة السابعة عشرة التي تآكلت أعدادها بفعل القتال المستمر منذ عدة أعوام.

خامساً: تدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي المحسوبية والفساد

بخلاف الصورة المشرقة التي تحاول وسائل الإعلام الحليفة للنظام رسمها عن تحسن الأوضاع الاقتصادية في سوريا، فإن الواقع يختلف عن ذلك بصورة كلية، حيث تسود الفوضى وينتشر الفساد والابتزاز والتحرش، في حين تهيمن طبقة من تُجار الحروب الذين يسهمون في تعزيز ظاهرة "اقتصاد الظل" الذي يهيمن عليه عصابات محسوبة على النظام

تنشط في السوق السوداء، وتعمل على تحقيق الأرباح التي يجنونها من خلال الابتزاز في نقاط التفتيش، وفرض الضرائب غير القانونية على المواطنين، وغيرها من أعمال السرقة والنهب.

وتشير التقارير إلى أن ميلشيات النظام في حلب الشرقية تقوم بمهاجمة المدنيين وإجبار أصحاب المحال التجارية على دفع إتاوات للسماح لهم بالعبور من حواجز النظام، حيث يعتمد النظام على الميلشيات للعمل كقوات أمن في الأحياء الواقعة تحت سيطرته، وفي المقابل، يغض الطرف عن عمليات النهب والفساد الذي تمارسه هذه الميلشيات.

ونتيجة لاستشراء القمع والفساد، فقد ارتفع التضخم في سوريا بنسبة 700% على مدى السنوات الستة الماضية، حيث تشير بيانات إدارة الإحصاء السورية (يوليو 2017) إلى زيادة أسعار المواد الأساسية ما بين 2011 و2016 بصورة مخيفة، إذ تضاعفت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية إلى 769%، وزادت أسعار الخضراوات والبقوليات بنحو 649%، وارتفعت قيمة الملابس إلى 733%، وبلغت نسبة الزيادة في أسعار الكهرباء والغاز ووقود التدفئة 618%، في حين زادت أسعار الرعاية الصحية بنسبة 481%.

ونتج عن ذلك التدهور المضطرد؛ تلاشي الطبقة الوسطى، وتدهور القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية، في حين تم الزج بفئة الشباب في جيش النظام أو في إحدى الميليشيات المحلية، بينما انخرط نظراؤهم في المناطق الخاضعة للمعارضة إلى الفصائل أو آثروا اللجوء إلى الخارج تجنباً لويلات الحرب.

ووفقاً لتقارير اقتصادية ظهرت في شهر سبتمبر الماضي؛ فإن النظام قد تعامل مع المخاوف الأمنية والاقتصادية كمن يكنس أوساخه ويضعها تحت السجادة، مفضلاً التركيز على إنجازاته العسكرية وعلاقاته مع الحكومات الأجنبية بدلاً من معالجة الأزمة الاقتصادية المستحكمة، حيث ينصّبَ الحديث على تعزيز الاستثمارات الأجنبية عبر إقامة مشاريع إنشائية تهدف إلى جلب النفع للطبقة الثرية والشركاء الخارجيين فقط.

ولضمان احتكار النظام عقود إعادة الإعمار؛ بادر بشار الأسد إلى اتخاذ العديد من الإجراءات القانونية، أبرزها إصدار المرسوم الرئاسي (19) الذي سمح بإنشاء شركات سورية قابضة مساهمة مغفلة خاصة بهدف إدارة واستثمار القطاعات الاستثنائية، كما أصدر النظام قانون "الشراكة بين القطاع الخاص والعام" سمح بموجبه للشركات الخاصة عقد صفقات مع الدولة لإدارة أصولها، مما أتاح لرجال الأعمال المرتبطين بالنظام فرصة إبرام صفقات عقارية مع السلطة التي بادرت إلى مصادرة أراضٍ شاسعة وفق المرسوم (66)، الذي يسمح للدولة بتطوير مناطق السكن غير المرخص والأحياء الفقيرة "العشوائيات".

وتتحدث مصادر محلية عن قيام النظام بمصادرة أراضٍ شاسعة تقع شرق المزة، ومن ثم بيعها للشركات الخاصة لبناء مجمعات سكنية فخمة، في حين ذهبت معظم أراضي بساتين المزة المصادرة لشركة "دمشق الشام القابضة"، وهي شركة خاصة تابعة لمحافظة دمشق.

وفي شهر أغسطس أعلنت مجموعة "أمان" التي يملكها رجل الأعمال سامر فوز عن إنشاء شركة "أمان دمشق" برأس مال قدره 18.9 مليون دولار لبناء عدة أبراج، حيث يرغب كبار المتمولين بمنع الشركات الصغيرة ورجال الأعمال والصناعيين خارج إطار النخبة المقربة من النظام من المشاركة في عقود إعادة الإعمار.

ويعتر رامي مخلوف أحد أبرز المستفيدين من قرار وزارة الداخلية وحماية المستهلك (28 سبتمبر 2017) بتأسيس شركة "المدينة للتطوير العقاري" في ريف دمشق، برأسمال قدره 100 مليون ليرة، علماً بأن ملكية الشركة تعود إلى كل من: "شركة بيشاور للاستثمار" بنسبة 40%، وشركة "راماك للمشاريع التنموية والإنسانية محدودة المسؤولية" بنسبة 35%، وشركة "مجموعة راماك الاستثمارية محدودة المسؤولية" بنسبة 25%، علماً بأن الشركتين الأخيرتين تعود ملكيتهما إلى رامي.

وكانت وزارة الاقتصاد قد صادقت على تأسيس شركة "راماك" للمشاريع التنموية عام 2011 برأس مال قدره 500 مليون ليرة، وذلك بهدف: ممارسة التطوير والاستثمار العقاري، وإقامة المشاريع العقارية، وتنفيذ المشاريع الاجتماعية، وتعود ملكية هذه الشركة بالكامل لرامي مخلوف الذي يملك كذلك: شركة "سيرياتيل"، وجمعية "البستان"، إضافية إلى وسائل إعلام متنوعة موالية للنظام.

وفي مارس 2017، أنشأت بلدية حمص شركتها القابضة الخاصة للتعامل مع المشاريع العقارية لإعادة بناء حي بابا عمرو؛ ومن المتوقع أن توفر خطة إعادة الإعمار 465 قطعة أرض خاصة للسكن.

إلا أن النظام يجد نفسه مضطراً لمشاركة شركات أجنبية كبرى لتغطية عجز السيولة الذي تعاني مصارفه منها، إذ إن تكلفة إعادة الإعمار في سوريا تصل إلى 350 مليار دولار وهو مبلغ لا قِبَلَ للبنوك السورية الأربعة عشر به حيث لا يتجاوز مجموع ما تملكه 3,5 مليار دولار فقَط، ولذلك فإنه من الضروري إدراج الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مشاريع الإعمار الكبرى، مما سيعزز من عملية الخصخصة.

سادساً: تنامي خسائر حلفاء النظام

على الرغم من تراخي المواقف الأمريكية إزاء الاستحواذ الروسي على ملف الأزمة السورية؛ إلا أن بوتين يبدو قلقاً من تنامي حجم الخسائر في صفوف قواته خلال العمليات الأخيرة.

ويشعر بوتين بعدم الارتياح إزاء سحب الولايات المتحدة قواتها، وإحجام حلفائها عن المشاركة في المعارك الدئرة ضد تنظيم "داعش" في الميادين والبوكمال، متسائلاً إن كان هذا الانسحاب ناتج عن شلل تام لم تكتشفه الاستخبارات الروسية في البيت الأبيض، أم أن هنالك لعبة شيطانية تقوم بها أمريكا لإغراق بوتين وقواته في المستنقع السوري.

وينبع قلق بوتين من تحميل واشنطن القوات الروسية العبء الأكبر في مواجهة تنظيم "داعش"، دون أن تقوم القوات الأمريكية من طرفها بأي دور فعلي، حيث تحملت موسكو تكاليف تقديم الجسور العائمة للنظام و"حزب الله" لتمكينهم من عبور نهر الفرات، وقدمت لهم الدعم الجوي، ووفرت لهم غطاء من القصف المدفعي وراجمات الصواريخ المرعبة "توس-ون أيه" التي تعتبر أقوى سلاح تقليدي في العالم، وذلك في مقابل تقليص واشنطن ضرباتها الجوية ضد التنظيم وسحب قواعدها شرقي سوريا، ودفع الفصائل الموالية لها للانسحاب، تاركة العبء الأكبر من الجهد العسكري على روسيا وحلفائها في دير الزور.

ويدرك بوتين أنه بات أكثر حاجة من أي وقت مضى لإرسال المزيد من القوات الروسية، فالقيادة الروسية في سوريا لا تملك القوة البرية الكافية للاستمرار في المعارك في حين استُنزف النظام وحلفاؤه وتكبدوا خسائر باهظة في المعارك الأخيرة ضد تنظيم "داعش"، في حين خسرت القوات الروسية الفريق فيليري أسابوف قائد القوات الروسية، والعقيد فيليري فيديانن قائد لواء مشاة البحرية 61 (23 سبتمبر)، وضابطين آخرين برتبة عقيد، ونحو 20 أسيراً لا يُعلم مصيرهم.

وكان موقع "مخابرات الصراع" الأوكراني، المتخصص في ملاحقة أخبار العمليات الروسية في سوريا، قد تحدث (17 أكتوبر 2017) عن تكبد القوات الروسية خسائر أكبر مما هو معلن، مشيراً إلى مقتل الجندي الروسي "مارك نيمارك" بعد انفجار لغم بمجموعته خلال اشتباكات في الشمال السوري، مضيفاً أن وزارة الدفاع الروسية لم تعترف بمقتله حتى لحظة كتابة التقرير.

ويلجأ المتابعون إلى وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المحلية الروسية لمعرفة أعداد القتلى من العناصر الروس في سوريا إذ تعمد وزارة الدفاع الروسية إلى التكتم على

أعداد قتلاها في سوريا وهو ما كانت "رويترز" قد كشفته (8 أكتوبر 2017) عندما وثقت مقتل ما لا يقل عن 40 جندياً ومرتزقاً روسياً خلال مشاركتهم القتال إلى جانب قوات الأسد في سوريا، منذ بداية العام 2017، ما يعادل أربعة أضعاف ما اعترفت به وزارة الدفاع الروسية حتى الآن.

وكشفت شهادة وفاة لأحد المجندين الروس نشرتها وكالة "رويترز" (27 أكتوبر 2017) عن مقتل 131 روسيا على الأقل، في سوريا، خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، من بينهم متعاقدون عسكريون.

ووفقاً لشهادة الوفاة الصادرة بتاريخ 4 أكتوبر الماضي عن القنصلية الروسية بدمشق فإن وفاة المتعاقد العسكري "سيرجي بودوبني" (36 عاما) كانت نتيجة "تفحم الجثة". وتحمل الشهادة رقماً مسلسلاً هو 131؛ حيث تقضي لوائح وزارة العدل بترقيم كل شهادات الوفيات بدءاً من الصفر في بداية العام وصعوداً برقم واحد عن كل حالة وفاة جديدة يتم تسجيلها.

تأتي تلك الأنباء بالتزامن مع الإعلان عن سقوط مقاتلة روسية من طراز "سوخوي 24" (10 أكتوبر) بعيد إقلاعها من قاعدة "حميميم" الجوية، ومقتل طاقمها بعدما فشلوا في قذف أنفسهم خارج الطائرة.

في هذه الأثناء تتحدث المصادر عن تكبد "حزب الله" خسائر فادحة خلال مشاركته في الحملة التي يشنها النظام للسيطرة على شرق سوريا، حيث قُتل ثلة من مقاتلي النخبة في الحزب وفقد قائدهم، وقصفت طائرة بدون طيار موقعا لـ"حزب الله" في دير الزور (2 أكتوبر)، ما أدى إلى مقتل ما لا يقل عن عشرة أفراد من قوة النخبة الشيعية اللبنانية، بمن فيهم قادة ميدانيون كبار.

ويحاول الحزب إخفاء أعداد وهويات قتلاه لئلا تتكشف حقيقة خسائره، خاصة وأن الحزب قد مُني بخسارة أخرى في اليوم نفسه (2 أكتوبر) تمثلت في مقتل قائد وحدة التدخل علي العشق بلُغم مرت عليه المركبة التي كان يستقلها، وأثارت دقة الإصابة الشكوك بوجود أيد خفية وراء هذه الهجمات.

وبالنظر إلى الخسائر الفادحة للنظام كذلك، والمتمثلة في مقتل العميد عصام زهر الدين، ومن ثم العقيد وائل زيزفون (23 أكتوبر)؛ فإن الاستخبارات الروسية تعتقد أن سلسلة العمليات النوعية ضد النظام وحلفائه الروس والإيرانيين ناتجة عن تسريبات مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن واشنطن تنفي ذلك جملة وتفصيلاً.

وتحدثت وسائل الإعلام عن تفشي حالة من السخط في صفوف الطائفة الشيعية بلبنان نتيجة توسيع حسن نصر الله دائرة المعارك التي يشنها "حزب الله" في سوريا، والتي أسفرت عن فقدان الحزب نحو أربعة آلاف قتيل وعشرة آلاف جريح، ما يمثل خسارة كبيرة في قوة يتراوح تعداد مقاتليها بين 17 و20 ألف مقاتل، وقد تم دفن الكثير منهم خلال الأيام الماضية تحت جنح الظلام لتجنب السخط الشعبي.

ويبدو أن الحزب لم يعد قادراً على إسكات الصرخات المناهضة له من قبل حاضنته الشيعية، الأمر الذي دفع بأمينه العام لإصدار أوامر بانسحاب قواته من حلب وحماة ذات التواجد السني الكثيف، وإشعار القيادة الروسية ونظام دمشق أنه لن يرسل المزيد من قواته لعبور شرق الفرات، معتذراً عن المشاركة في الحملة المزمعة في البوكمال.

ونتيجة لتنامي الغضب الشعبي في صفوف أنصار الحزب؛ فقد شهدت الضاحية الجنوبية ببيروت (25 أكتوبر 2017) مظاهرات سخط غير معهودة أطلقت فيها كلمات إهانة لحسن نصر الله عبر الفضائيات اللبنانية، حيث عبر محتجون عن سخطهم من إرسال أبنائهم إلى سوريا، مؤكدين سقوط الآلاف من القتلى من شباب الضاحية، وصرخت إحداهن: "حلو عن ضهر الضاحية، كل بيت فيه شهيد، كل بيت فيه جريح.. بيتنا في 3 جرحى.. أنتو ما فيكم جنس الإنسانية".